قواعد حَديثيَّة دخِيلة معاصرة

علاء فتحي عيد مطاوع

حاليا طالب في مرحلة الدكتوراة من جامعة السلطان زين العابدين (يونيزا) / دولة ماليزيا

alaaeed317@gmail.com

الحمدلله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى أما بعد :

انتشرت قواعد حديثية دخيلة معاصرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، تخالف علم مصطلح الحديث، ابتدعها أعداء السنة مع اختلاف مشاربهم ، وعمدوا لتمريرها عبر قنواتهم وتصديرها وكأنها من أبجديات علم المصطلح ليتستروا على أباطيلهم!!

وانطلاقاً من ذلك كانت هذه الدراسة على النحو الآتي:

أولًا : أهمية الموضوع : أهمية هذا البحث تَنْبُع من أهمية الانترنت في عصرنا الحاضر، ولَّما أصبحت قنوات اليوتيوب وبعض مواقع التواصل قِبلة لعموم الناس في شتّى ألوان المعارف ،كان ذلك فرصة للبعض لنشر شبهاتهم التي تنال من السنة الشريفة ، لذا وجب على الباحثين تسليط الضوء على مثل هذه القواعد وهدمها بالعلم والبيان ، ومن ثَمَّ فإن خطورة تمرير مثل هذه الأساليب وأسلمتها هو الباعث على اختيار الموضوع ، مع عدم وجود دراسة تجمعها – في حد اطلاعي – لِتُحرك بوصلة البحث حول الظاهرة بشكل أكبر ، وقبل الشروع بالبحث أتوجه بالشكر الجزيل للقائمين على المؤتمر الدولي للسنة النبوية في دولة ماليزيا ، فجزاهم ربي خيرا عن سنة نبينا عليه الصلاة والسلام .

ثانيًا: أهداف البحث:

1. دراسة قواعد _ افتراءات – (الوضاعون الجدد) استقراء وتحليلاً.
2. نقض هذه القواعد بالمنهج الذي تقبلته الأمة من خلال قواعد علم الحديث المعتبرة.

ثالثًا: منهج البحث : اعتمدت المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي.

وقمت بما يلي:

1(استقراء وتوثيق كل قاعدة.

2 (تفنيد هذه القواعد من خلال عرضها على أصول علم الحديث مستخدما المنهج الوصفي التحليلي .

رابعًا: خطة البحث: يتكون البحث من:

1. مقدمة : فيها بيان أهمية الموضوع وبواعث اختياره، وأهداف البحث، ومنهجه
2. مبحثان وفيه:

المبحث الأول : مدخل للموضوع.

المبحث الثاني : دراسة القواعد الدخيلة المعاصرة.

3. خاتمة : وتشمل أهم نتائج البحث والتوصيات.

الكلمات الافتتاحية :

1- قواعد حديثية : (الْقَاعِدَة) من الْبناء أساسه وَالضَّابِط أَو الْأَمر الْكُلِّي ينطبق على جزئيات مثل (كل أذون ولود وكل صموخ بيوض) وجمعه : قَوَاعِد .

*حديثية : نسبة للحديث النبوي : فالحديث في اللغة: ضد القديم، وفي الاصطلاح: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية.

2- دخيلة : (الدَخل) الْفساد وَالْعَيْب والداء والريبة والدَّخيلُ: كلُّ كَلِمَةٍ أُدْخِلَتْ في كَلامِ العَرَبِ، ولَيْسَتْ منه.

3- معاصرة : عاصَرْتُ فلَانا مُعَاصَرَةً وعِصَاراً، أَي كنتُ أَنا وهُوَ فِي عَصْر وَاحِد.

4- وضاعون جدد: وَوضع فلَان نَفسه وَالشَّيْء أَلْقَاهُ من يَده وحطه (ضد رَفعه) (وضع) فلَانا صيره وضيعاوَمن الْأَحَادِيث المختلق(وضع) الرجل (يوضع) ضعة ووضاعة صَار وضيعا أَي دنيئا فَهُوَ وضيع(وضع) الرجل فِي تِجَارَته (يوضع) وضعا خسر فِيهَا .

وقد رأيت من المناسب تسمية الحركة المعاصرة ضد السنة النبوية – تحديداً – بالوضاعين الجدد ، حيث أشرت لذلك في رسالتي للدكتوراة، مع التأكيد أن ثمة فريق ممن جمعتهم قواسم مشتركة (الملاحدة ، الحداثة ، القرآنيون ،الليبراليون ، العلمانيون ، المستشرقون ، التنويريون ، وغيرهم) يختنقون كمداً وغيظاً من سنة العدنان صلى الله عليه وسلم ، فنقول لهم : موتوا بغيظكم.

وظني أن مصطلح (وضاعون جدد) حري بالنشر والتحليل والتقصي ، فإن خطر وضاعي اليوم لايقل خطورة على السنة والدين من الكذابين في القرون الأولى ، بل حال الجدد أخطر وأفتك على دين الناس وعقولهم.

المبحث الأول:

(تمهيد)

عندما بدأت بجمع هذه الافتراءات من مظانها، وجدتها كثيرة الاستخدام ضمن دوائر متتالية؛كمنهجية مضادة باسم الإسلام ضد الإسلام وثوابته ، وكأن القوم اتفقوا عليها ، بل وأجمعوا على توزيع الأدوار فيما بينهم ، فرأيت ذكر هذه الدوائر والافتراءات تحت اسم : (قاعدة) ، وحيث أن هذه الدراسة ستحلل كل قاعدة على حدى ، مع إبراز الحجة والدليل في دحضها فعندئذ لا مشاحة في الإصطلاح .

قد يوجد من هذه القواعد الوضيعة التي سأذكرها ماهو مكرر في السابق عند علمائنا وقد خصصتها هنا لأنها جاءت بثوب جديد ولون جديد ، فعلى سبيل المثال عندما نتكلم عن تقديم الذوقيات على

قواعد العلوم الشرعية المنضبطة ، فهي لاتبعد كثيرا عن مبدأ التأويل عند الخوارج زمن الصحابة رضوان الله عليهم ، إلا أن الفارق بين الحاضر والماضي ، أن مثل هذه المزاعم والتأويلات المنحرفة لم تجد من يثبتها ويدعمها لتعيش وتترعرع أمام جهابذة الأمة ونخبها في السلف والخلف أما اليوم بات الأمرمختلفاً مع ضياع حكومة وعقوبة لكل متطفل على العلم الشرعي فضلا على الطاعنين في الدين وثوابته، وعند التتبع والرصد ستجد عزيزي القارئ قاسما مشتركا بين هؤلاء الطاعنين ، بل وستجد حرصا عجيباً وجلَداً عندهم ، مما يدلل على قرائن تشير إلى مركزية وقطبية التلقي لديهم ، مما يستوجب على أنصار دين الله تسليط الأضواء ، والوقوف بحزم وجد وتحمل مسؤولية هذا الدين لا سيما في ظل تفرق الجهود بصراعات داخلية وثانوية ، في الوقت الذي اجتمع أعداء الدين ورموا الإسلام عن قوس واحد.

من هنا جاءت هذه القواعد المستقرأة من مقابلات وقنوات بعض نخب التنويريين ، والتي تدل يقينا من خلال أقوال أصحابها والقرائن التي تلف مقالاتهم على إيرادها ودسها في معرض المقابلة لعلم الحديث وقواعده من جهة، ومن جهة ليستروا سوءة باطلهم بمسوح العلم تارة أخرى ، وحتى لانطيل اقتصرت على مثال واحد تحت كل قاعدة شاذة مما ذكرتها هاهنا مع أنموذج موثق عليها ، وإلا فمن أراد التوسع عليه بساعد الجد والبحث فهي أكثر من حصرها وعدها ، كما أن أعداء السنة النبوية في حراك دائم.

المبحث الثاني

(قواعد حديثية دخيلة معاصرة)

المطلب الأول

قاعدة : (تقديم الذوقيات على قواعد مصطلح الحديث)

إن ذهنية وثقافة الطاعنين في السنة المطهرة معتبرة أثناء منهجية النقد الأصيل ، فمن المسلمات في علم المصطلح أن الخبر إذا جاء على صفة يُؤمَن ناقله عن الكذب والخطأ ، فالحديث عندئذ يجتاز احدى مراحل فلترة قبول النص، وقد عمد هؤلاء الوضاعون الجدد للتلاعب في ألفاظهم فمزجوا معها ذوقياتهم الخاصة حتى صدق فيهم قول الشاعر:

في زخرف القول تزيين لباطله ... والحق قد يعتريه سوء تعبير

تقول: هذا مجاج النحل تمدحه ... وإن تذم فقل خرء الزنابير.

يقول الدكتور عبد الله عطا عمر : " موضوع نقد الحديث من حيث المتن أو الإسناد كان وما يزال من أهم الموضوعات وأكثرها إشكالية في علم الحديث؛ ذلك أنه قد يتكلم فيه المتخصصون وغيرهم، بل قد يتحدث فيه أصحاب الأهواء الذين لا يعنيهم علم الحديث أصلاً، إنما همهم الوصول إلى ما يمكن من خلاله الطعن في بعض الأحاديث، وهو ما قام به المستشرقون وأتباعهم في الآونة الأخيرة، الذين ما فتئوا يحاولون بكل طاقتهم الطعن والتشكيك من أجل الوصول إلى إنكار السنة وحجيتها، أو التقليل من أهميتها، بدعوى أن الدين مصدره القرآن وحده؛ وذلك من أجل القضاء على الإسلام، وتشويه صورته عند أتباعه.

من هنا وجد التنويريون (الوضاعون الجدد) ضالتهم ، لتمرير أهدافهم الساقطة ، حتى يردوا جملة من الأحاديث بعينها ، وقد فعلوها حقاً تحت شعار الدفاع عن سنة النبي –صلى الله عليه وسلم – ، ومن ذلك مقال نُشر عبر برنامج الفيسبوك وموقع اليوم السابع تحت عنوان : "السياق الاجتماعى للخطاب النبوى فى الحديث كان على سبيل الممازحة حديث «ناقصات عقل ودين».. نظرة أخرى " للكاتب اسلام البحيري ، حيث وجه انتقاده لنص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ.(

فقد طبق الكاتب أدبياته وذوقياته على الحديث – مع وجود التوضيح النبوي من المقصود في عبارة نقصان العقل والدين في نفس الحديث كما أشرت إليه بالهامش ، إلا أنه تجاهل النص النبوي ، بل ووجه الحديث بتوجيه خاص من عنده لم يسبقه أحد من السلف ولا الخلف ، حيث قال : أما الدليل على أن السياق الاجتماعى للخطاب النبوى فى هذا الحديث كان على سبيل التواد والممازحة فيتضح بالعودة إلى الاستقراء فى منهاج الخطاب النبوى, فكل ممازحات النبى التى صحت عنه كانت ذات سياق لغوى متشابه وهو أن يعقد النبى لغزا لغويا للمخاطب ثم يحله بألفاظ لغوية تحتمل المعنى الحقيقى الظاهر ولا تحتمل المعنى الذى يقرر حكما.

ومن ذلك ما أخرجه الترمذى والطبرانى عن امرأة عجوز جاءت تسأل النبى الدعاء لها بدخول الجنة فقال لها بأسلوب اللغز اللغوى ممازحا: «إن الجنة لا يدخلها عجوز» فلما انزعجت المرأة قال لها النبى موضحا حل اللغز اللغوى: «بل ينشئها الله خلقا آخر فتدخلها شابة بكرا» وما ورد أيضا فى «الإحياء» وغيره أن النبى قال ممازحا لامرأة تسأل عن زوجها فقال لها: «زوجك الذى فى عينيه بياض» فاعتقدت المرأة أن زوجها قد ذهب بصره إلا أن النبى حل اللغز اللغوى بقوله: «ما من إنسان إلا وفى عينيه بياض», وكما أخرج الترمذى أن رجلا سأل النبى أن يحمله فقال: «أحملك على ولد الناقة فقال الرجل وما أصنع بها؟ فقال النبى: وهل تلد الإبل إلا النوق», وهكذا كان النبى يعقد دائما اللغز اللغوى ثم يحله بغية الممازحة, ولو قارنا ذلك الخطاب بحديث نقصان العقل لوجدناهما متطابقين بشكل كلى ما يؤكد أن حديث نقصان العقل والدين كان لغزا لغويا أراد النبى به –كما هو نهجه الذى بيناه– أن يتواد مع هؤلاء النسوة ويمازحهن.

عزيزي القارئ وحتى أثبت مابدأت به أن ثمة تبادل أدوار ومنهجيات معتمدة للإطاحة بالسنة ، فإن الكاتب نفسه وفي شهر 12 من عام 2018 وفي برنامج تلفزيوني ، يخرج ليهدم ماقاله سابقا بل

ويكذب توجيهه السابق للحديث من خلال رد الحديث جملة وتفصيلاً ، حيث قال مانصه : لايمكن ، من المستحيل على رسول الله أن يكون قد قال ذلك للنساء.!!!

وهذا هو محض الهوى والتشهي في منهج هؤلاء عند رد الأحاديث ، حيث اعتبر أنه من غير المعقول بل ومن المستحيل الذي يخالف الذوق الرفيع – من وجهة نظهره – أن تكون عبارة : «ناقصات عقل ودين» هو كلام للنبي – صلى الله عليه وسلم ، هكذا بمجرد مخالفته لفهم وذوق زعمه وأقره الكاتب !!.

إذاً هؤلاء يتعاملون مع السنة حسب الوقائع ودرجات الوعي عند الناس ، ففي المرحلة الأولى استمات الكاتب في الدفاع عن فهم النص مع اقراره أنه حديث نبوي شريف جاء في صحيح البخاري ،وأن الاشكال يكمن في عدم الإحاطة بالخطاب النبوي بصورته التكاملية !! فلابد وقتئذ من فهم دلالاته – كما زعم – من خلال الخطاب النبوي العام مع النساء. !!!

ولك عزيزي القارئ أن تتفاجأ من سرعة التغير في الرأي والموقف لدا الكاتب نفسه – ولا يمكن تمرير ذلك على حسن النوايا – فها هو نفسه في مرحلة ثانية من التعامل مع نفس النص النبوي الشريف – ومع إرساء الرسائل التي تحمل في أذهان متابعي مثل هذا الكاتب ، بأن المعنى المعروف الذي تلقته الأمة بالقبول لهذا النص «أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ» قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكِ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا، أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ» قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكِ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا» ليس مقبولاً البتة ومخالفتة النص لذوق الكاتب ومنطقه – الأعوج ابتداء – سبب وجيه لرد الحديث بل واسقاطه أن يكون قد قاله النبي صلى الله عليه وسلم ، فنراهم يلعبون بثوابت المسلمين ويردوا ثاني مصادرالتشريع تحت شعار حماية سنة النبي من الدخيل.!

ونقف عند أقوال العلماء في مسألة رد الحديث في حال معتبر عند بعض المذاهب ، وهي بلا ريب خير من حال ومقال بحيري السابق.

فقد نقل علامة الشام جمال الدين القاسمي -رحمه الله- في كتابه قواعد التحديث عن المقّري المالكي في كتابه (القواعد) ما نصه : "لا يجوز اتباع ظاهر نص الإمام مع مخالفته لأصول الشريعة عند حذاق الشيوخ.

قلت : إذا قرر الأصوليون ترجيح بطلان فهم ظاهر النص عند معارضته للأصول المتعارف عليها بين أهل الفن والترجيح ، فكيف بمن استحدث منهجاً وفهماً جديداً يخالف في حقيقته مناهج العلماء المقبولة بل يخالف النص نفسه منطوقَه ومفهومه ! والله إنه من العجب العجاب.

وقال في موضع آخر: قاعدة : لا يجوز رد الأحاديث إلى المذاهب على وجه ينقص من بهجتها، ويذهب بالثقة بظاهرها فإن ذلك فساد لها وحط من مترلتها لا أصلح الله المذاهب لفسادها ولا رفعها يخفض درجاتها فكل كلام يؤخذ منه ويرد إلا ما صح لنا عن محمد صلى الله عليه وسلم.

قلت: وهذا الكلام هوعين إجماع المذاهب واتفاق كلمة الأئمة الكبار، فمن ذلك ما جاء عن الإمام أبي حنيفة قوله: إِذا قلت قولا يُخَالف كتاب الله وَخبر الرَّسُول صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فاتركوا قولي وَذكر ابْن الشّحْنَة فِي نِهَايَة النِّهَايَة أَنه صَحَّ عَن أبي حنيفَة أَنه قَالَ إِذا صَحَّ الحَدِيث فَهُوَ مذهبي.

قال ابن عبد البر رحمه الله: وقد ذكر الشافعي رحمه الله لا يجوز له أن يقضي ويفتي حتى يكون عالما بالكتاب وبما قال أهل التأويل في تأويله وعالما بالسنن والآثار وعالما باختلاف العلماء، حسن النظر صحيح الأود ورعا مشاورا فيما اشتبه عليه وهذا كله مذهب مالك، وسائر فقهاء المسلمين في كل مصر يشترطون أن القاضي والمفتي لا يجوز أن يكون إلا في هذه الصفات.

فهذه أمثلة من كلام بعض أئمة السلف ، والمقام لايتسع لذكر درر باقي أئمتنا كالإمام أحمد وغيره ، إلا أن الشاهد من كلام علمائنا أن التصرف بألفاظ النبوة لايحل لأحد إلا على وجه مضبوط بقرائن تحف النص النبوي ، بحيث لا يخرجه عن عن سكة العلوم المتفق عليها سلفا عن خلف بأي وجه من الوجوه المقبولة ، وإلا لكان جهود العلماء في باب التوفيق بين النصوص الشرعية كما فعل الشافعي في

اختلاف الحديث والطحاوي في كتابه الكبير (شرح مشكل الآثار) والذي جاء في خمسة عشر مجلدا ، وطريقة هؤلاء العلماء في دفع إيهام التعارض بين النصوص تدل أن ذلك مطلب شرعي لايُسكت عنه.

وأختم هذا المطلب بقضية هامة لابد من التنويه عليها ، ألا وهي دعوى ليبرالية اليوم ومن سار في فَلَكِهم ؛ رفض التقليد الأعمى ، والتراث كله تقليد!!

فسلفنا رفضوا التقليد ومن ذلك ما قاله الإمام الشاطبي رحمه الله : فالواجب علينا أن نقف مع الاقتداء بمن يمتنع عليه الخطأ، ونقف على الاقتداء بمن لا يمتنع عليه الخطأ إذا ظهر في الاقتداء به إشكال، بل نعرض ما جاء عن الأئمة على الكتاب والسنة، فما قبلاه؛ قبلناه، وما لم يقبلاه؛ تركناه ولا علينا، إذ قام لنا الدليل على اتباع الشرع و لم يقم لنا دليل على اتباع أقوال الصوفية وأعمالهم إلا بعد عرضها، وبذلك وصى شيوخهم، وإن كان ما جاء به صاحب الوجد والذوق من الأحوال والعلوم والفهوم؛ فليعرض على الكتاب والسنة، فإن قبلاه صح، وإلا لم يصح.

ومن هنا نعلم أن منهج علماء الحديث يرفض التقليد كما رفض الأحكام غير المعللة ، وبذلك لا وجود لذوقيات شخصية تجري على أنها مسلمات لاشية فيها.

المطلب الثاني

قاعدة : (اسقاط السنة بحجة مخالفتها للقرآن الكريم)

وهذه فرية قديمة حديثة، لكنها لاقت رواجاً اليوم أكثر من ذي قبل؛ في خضم اختلاط الثقافات والأفكار وازدياد اقبال الناس على وسائل التواصل الاجتماعي ، الذي فاق فكرة العولمة ، في تصغير المسافات وتقريب المستحيلات ، وحتى لا أستطرد أقول مستعيناً بالله عز وجل : عمد الوضاعون الجدد لاستخدام هذه القاعدة (اسقاط السنة بحجة مخالفتها للقرآن الكريم) لأسباب من أبرزها:

1- تكلم فيها بعض السابقين في مباحث الترجيح بين النصوص ، لكن الوضاعون الجدد استفادوا من ذكرها –مع كونها شاذة مرجوحة – للتلبيس على الناس فعمدوا لهذه الأقوال متسترين تحت غطائه ؛ ففيه مَسوح العلم.

2- اظهار التقديس للقرآن الكريم ؛ ومن ثَم الانتقال للمرحلة التي بعدها ، وهي اسقاط قداسة القرآن الكريم من خلال الحوارات والشبهات التي يبثها (المستشرقون والمستغربون والليبراليون والقرآنيون والحداثيون) عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، باسم الدفاع عن القرآن الكريم!

3- دعوى دخول الوضع والتحريف في السنة النبوية مما يوجب عدم الطمأنينة لأحكامها!

4- الإشارة إلى بعض الآراء العلمية (كالطبية ، مخالفة المنطق والعقل) وجعلها وجها لوجه في رد السنة.

5- ذم النصوص التي تشابه ما ورد في التوراة والإنجيل ، تحت عنوان : (إسرائيليات) ، (فكرة تلمودية أو توراتية).

وانطلاقاً من هذه الأسباب تجرأ الوضاعون الجدد على السنة النبوية والانتقال من مرحلة بث الشبهات خفية بين النخب ، إلى مخاطبة جماهيرعوام الناس عبر وسائل التواصل الاجتماعي بدون خجل ولا تُقية. وسنأخذ مثالاً واحداً من بين نماذج موجودة للوضاعين الجدد ، يمارسون فيها اسقاط السنة النبوية بدعوى مخالفتها للقرآن الكريم ، وقد تَتبعت هذا المثال فوجدته بغية للقوم في رد السنة بل وفي التطاول على صحيح البخاري نفسه؛ كونه أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل.

ومن هذه النماذج ما أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، نحوه يعني «لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم، ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها.«

استقتل منكروا السنة النبوية في الاعتماد على مثل هذا الحديث زاعمين مخالفته للقرآن الكريم وموافقته للتوراة والإنجيل، وهم بذلك يقعدوا لمبدأ رد الحديث لمجرد مخالفة القرآن الكريم ، دون الرجوع لمنطوق

الحديث ومفهومه من دون تكلف ولا تنطع ، فالحديث من حيث الإسناد صحيح لا إشكال فيه ، وأما من حيث المتن فإن الحديث يتكلم موضوع معاصر (توارث الطباع) ، حيث أن حواء تورث لبناتها ، قال أبو الفضل العراقي: ومعنى الحديث أنها أم بنات آدم فأشبهنها، ونزع العرق إليها لما جرى لها في قصة الشجرة مع إبليس فزين لها أكل الشجرة فأغراها فأخبرت آدم بالشجرة فأكلا منها، وليس المراد خيانة في فراش فإن ذلك لم يقع لامرأة نبي قط حتى ولا امرأة نوح، ولا امرأة لوط الكافرتان فإن خيانة الأولى إنما هو بإخبارها الناس أنه مجنون، وخيانة الثانية بدلالتها على الضيف كما ذكره المفسرون. اهـــ وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني : وقوله لم تخن أنثى زوجها فيه إشارة إلى ما وقع من حواء في تزيينها لآدم الأكل من الشجرة حتى وقع في ذلك فمعنى خيانتها أنها قبلت ما زين لها إبليس حتى زينته لآدم ولما كانت هي أم بنات آدم أشبهها بالولادة ونزع العرق فلا تكاد امرأة تسلم من خيانة زوجها بالفعل أو بالقول وليس المراد بالخيانة هنا ارتكاب الفواحش حاشا وكلا ولكن لما مالت إلى شهوة النفس من أكل الشجرة وحسنت ذلك لآدم عد ذلك خيانة له وأما من جاء بعدها من النساء فخيانة كل واحدة منهن بحسبها وقريب من هذا حديث جحد آدم فجحدت ذريته وفي الحديث إشارة إلى تسلية الرجال فيما يقع لهم من نسائهم بما وقع من أمهن الكبرى وأن ذلك من طبعهن فلا يفرط في لوم من وقع منها شيء من غير قصد إليه أو على سبيل الندور وينبغي لهن أن لا يتمكن بهذا في الاسترسال في هذا النوع بل يضبطن أنفسهن ويجاهدن هواهن والله المستعان .

قلت :وكلام العلماء والعقلاء لا تعارض بينها ولا إشكال في نص الحديث البتة ، بل من الغرابة الالتفاف على نص الحديث وتأويل مفهومه لمعنى بعيد مع وجود الأدلة على الأقرب والأسلم.

ونعلم يقيناً أن الطعن في أحاديث صحاح – لا إشكال فيها بين العلماء المعتبرين في تخصص الحديث النبوي – إنما هي ضمن دوائر متتابعة لإسقاط سلطان السنة النبوية من قلوب وعقول العامة والنخب على حد سواء.

وصدق الصادق المصدوق- صلى الله عليه وسلم- : "أيحسب أحدكم متكئا على أريكته قد يظن يقول: إن الله لم يحرم شيئا إلا ما في هذا القرآن، ألا وإني - والله - قد أمرت ووعظت ونهيت عن أشياء، إنها لمثل القرآن أو أكثر"...

فجمهور السلف والخلف على توجيه الحديث بالمعنى المقبول الذي سيق لأجله ، ومسألة هامة نبهت لها في بداية هذا المطلب ، حيث يرتكز المتطاولون على السنة بعكازة (هذه أسطورة توراتية ، هذه إسرائيليات) ، أقول : كان الأصل أن تكون الكتب السماوية ذات توجيه واحد لا تضا بينها ، أما وقد حرفت الكتب السابقة فلا يعني ذلك لزوم اسقاط كل مايرد في القرآن والسنة لسبب موافقتها شيئا من كتب أهل الكتاب.

المطلب الثالث

قاعدة: (تقديم السنة بصورة مقززة)

الحداثيون الأوربيون جاءوا كردة فعل على ظلم الكنيسة وماحملته تلك الحقبة الكنسية من تجهيل وتضليل ؛ فتوجه الحداثيون للصناعة واختراع الآلة ، فاستفاد منهم الناس في هذا الجانب ، أما حداثيوالعرب فإن تاريخهم يشهد أنهم كانوا عبئاً على الناس بل لم يقدموا شيئاً جديداً سوى الطعن في الدين وثوابته .

من هنا كانت احدى وسائلهم الممنهجة في اسقاط السنة النبوية ، تشويه السنة النبوية –على صاحبها أفضل وأزكى صلوات ربي عز وجل – في أذهان وقلوب عوام المسلمين ، وذلك من خلال سياقها في قالب الاستنقاص ، أو في قفص الرجعية والتخلف ، وأحياناً في صورة تشمئز منها الطباع والنفوس.

ومن أمثلة ذلك تشويه السنة عند ذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم : «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله، ثم ليطرحه، فإن في أحد جناحيه شفاء، وفي الآخر داء«

عزيزي القارئ حينما تُعرض السنة بأسلوب السخرية والتهكم كما فعل (أحمد عبده ماهر) في مقطع يثير الاستهزاء ، اسمه (مرويات الهنا) !!!! فيقول فيه : أبوهريرة رضي الله عنه يقول فليغمسه كله !! ما ينفعش إلا كله (وهو بذلك يثيراشمئزاز المشاهد وسخريته من الحديث) بل يستعرض مجموعة أخرى من الأحاديث كحديث الشرب من أبوال الإبل ويعلق عليها قائلاً : (البخاري يكذب على الرسول) ويتساءل في نفس المقطع قالاً: (أين أخلاقيات الدعوة !) (حديث القرف والدبان الي بتغمسها إي ده !!!).

وهكذا يستمر بأسلوبه الذي يبعث الاستهزاء والسخرية من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نهاية المقطع، وهو بذلك يتجاهل التقارير العلمية التي تكلمت عن استخدام دراسات وأبحاث لعلاجات طبية من أمور مستقذرة، وبالمقارنة بين بعض العقاقير العلاجية (من براز إنسان ، ومن سائل بعض الحشرات كالصراصير ، ومن بول الحصان ، وبول الحمار ، وبراز الإبل) و كل ذلك تنتجها شركات الأدوية الغربية ، أقول : وعند مقارنتها بحديث الذباب فإنك عزيزي القارئ تعلم يقيناً أن الغرب لا اشكال لديهم مع نصوص نبوية من حيث العقل والمنطق والتجربة ، فما بال هذه النصوص النبوية الشريفة أصبحت الشغل الشاغل لحداثيي العرب الذين لم يقدموا للبشرية بحثا واحداً مفيداً ، لاسيما مع وجود دراسات الدوائية بدأت بأبحاث تجريبية فعلا على الذباب) !! ، وصدق الصادق المصدوق الذي لاينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

إذن قاعدة: (تقديم السنة بصورة مقززة) إنما هي استدراج خبيث ممنهج لا قواعد له علمياً ولا مهنياً ، فلزم على محبي سنة المصطفى غظهار حقيقة منهج هؤلاء الوضاعون الجدد ، وأنهم حين يعترضون على مثل هذه النصوص (كحديث الذباب السابق) إنما يعارضون أسيادهم من الغرب ممن خضعت أنوفهم راغمة للبحث في جداول تجريبية أوردتهم إلى ما أخبر به نبينا صلى الله عليه وسلم قبل أربعة عشر قرناً .

فقبل أن يتكلم هؤلاء الوضاعون الجدد على حديث شريف ، نطالبهم في هذا الباب أولاً الاطلاع على : حليب مستخلص من الصراصير وقهوة تصنع من براز الفيلة وقطط الزباد والأبحاث التي تكلمت عن عمليات زرع البراز وأن بعض الدراسات تتكلم عن الاستشفاء به من خلال نقله عن طريق الفم والأنف.

ثم بعد ذلك ليتفكروا ، بلا ريب سيقفوا خائبين أمام سنة الحبيب صلى الله عليه وسلم.

المطلب الرابع

قاعدة : (التلاعب بالنص لرد الحديث النبوي)

اتضح مما سبق أن حركة الوضع المعاصرة لديهم ذكاء لغوي ، يلعبون به على الناس ليقنعوهم في كذباتهم ، التي إن عرضت على طاولة البحث العلمي لا تجد لها وزناً علمياً ، ومن هذه الألاعيب والوسائل الي يتبعها فريق الوضع المعاصر ، اسقاط الحديث النبوي الشريف من خلال تقديمه للناس منقوص الألفاظ ، أو مُحرف العبارة التي يجعل الوضاع مدار طعنه عليها (وهي في الحقيقة غير موجودة في أصل الحديث) ومثال عليه ، تعامل هؤلاء السقطة مع حديث شرب أبوال الإبل الذي رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أنس رضي الله عنه قال : قدم أناس من عكل أو عرينة، فاجتووا المدينة «فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم، بلقاح، وأن يشربوا من أبوالها وألبانها» فانطلقوا، فلما صحوا، قتلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم، واستاقوا النعم، فجاء الخبر في أول النهار، فبعث في آثارهم، فلما ارتفع النهار جيء بهم، «فأمر فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمرت أعينهم، وألقوا في الحرة، يستسقون فلا يسقون» .

قال أبو قلابة: «فهؤلاء سرقوا وقتلوا، وكفروا بعد إيمانهم، وحاربوا الله ورسوله .«

وببساطة عندما يقوم أحد الطاعنين في الإسلام، باعتبار مثل هذا الحديث باطلاً مستعيناً بتقرير منظمة الصحة العالمية ، وفي الحقيقة قد حرف الترجمة الخاص بالتقرير الذي ساقة لإسقاط الحديث النبوي

الشريف فقد نقل من المصدر: أن منظمة الصحة العالمية اعتبرت أبوال الإبل سببا لنقل فايروس كورونا فطلبت عدم استخدامها ، وجابر بهذه الترجمة أوهم المشاهد أن الل الحديث يرد صراحة على الحديث النبوي ، والموجود في صحيح البخاري. !!!

وأقول مستعيناً بالله : التقرير الذي استشهد به جابر نُشر عام 2012م ، عندما انتشر كورونا الجمال ، فقد كان تحذير منظمة الصحة العالمية ، من استخدام أي شيء يتعلق بهذه الدواب خشية انتقال الفايروس إذا كانت مصابة ، فينتقل عندها الفايروس، تماماً عندما حذرت منظمة الصحة العالمية من أن البرغر المصنع من لحم البقر يؤدي إلى أنواع مختلفة من السرطان!!

المطلب الخامس

قاعدة : (قبول المردود ورد الصحيح)

وهذه القاعدة عند الوضاعين الجدد عظيمة الشأن ، فإنهم سرعان ما ينتصرون لباطلهم بالموضوعات والضعيف ، في الوقت الذي تجدهم يردون أحاديث صحاح كصحيح البخاري وغيره!!!

وبناءً عليه فإن الوضاعين الجدد – وبكل وقاحة – يستشهدون بنصوص واهية لايحتج بها أحد لديه علمٌ بالحديث النبوي اتفاقاً، ومن ذلك ما استشهد به الشيخ وسيم يوسف أن سيدنا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه حرق كتباً فيها أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ! ، وقد أورد هذه القصة في معرض دفاعه عن نفسه عندما شكك في صحيح البخاري ، فقامت عليه الدنيا حباً ونصرةً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مانصه :لكن لما نتكلم عن مسألة معينة صيانة لكتاب الله عز وجل ، أنا لا أجعل كتاب الله كدونه ، عمر بن الخطاب في الحديث جمع أحاديث رسول الله وأحرقها ، لماذا ؟! أنا لست عدو للدين . اهـــ

قلت : وهذا الطرح فاسد المنشأ والمقصد ، أما قصة احراق عمر لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصح كما سأبين ذلك ، أما من حيث المقصد – وأنا لا أتكلم عن نية المتكلم فأمره إلى الله

– فإن حركة التشكيك في السنة النبوية أخذت أشكالاً متنوعة ، ففي الوقت الذي تُنكر فيه أحاديث الصحيحين بل وترد بشبه واهية لا وزن لها ، تقوم مكانها ويحتج الوضاعون الجدد بأحاديث هالكة ليلبسوا على الناس ، دون أن يبينوا مصادرهم ، كما فعلوا عندما تكلفوا في تضعيف أحاديث الصحاح !!!

أما القصة التي استشهد فيها وسيم يوسف لم أجدها سوى في كتاب الطبقات لابن سعد قال: أخبرنا زيد بن يحيى بن عبيد الدمشقي قال: أخبرنا عبد الله بن العلاء قال: سألت القاسم يملي علي أحاديث فقال: إن الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب فأنشد الناس أن يأتوه بها فلما أتوه بها أمر بتحريقها ثم قال: مثناة كمثناة أهل الكتاب. قال فمنعني القاسم يومئذ أن أكتب حديثا.

ومن الجدير بالذكر أن هذه القواعد (بزعم قول حال أصحابها) قد تناقلها الحداثيون لاحق عن سابق ، وعند البحث ستجد أن طرف الخيط ينتهي لأحد كُبَّارهم في الضلال ، كما أن قصة إحراق عمر لكتب الحديث نقلها أبورية في كتابه أضواء على السنة المحمدية والذي قرظ له الدكتور طه حسين، لذا تشابهت قلوبهم ، وعلى افتراض صحة خبر حرق الفاروق للكتب ، فإنما يلزم توجيهه من باب حرصه على الإكثار من الرواية المنهي عنها في حديث النبي صلى الله عليه وسلم : «كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع» ، كما أن مثل هذه المرويات – مع ضعفها كما تقدم – ترد على منكري تدوين السنة في الصدر الأول ، ويخالف خبر حرق عمررضي الله عنه لكتب الحديث ما ثبت من وجود كتب دون فيها الصحابة أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، كصحيفة علي وأبي بكر وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو ، وفي بعض الروايات أن مجموع الأحاديث التي حُرقت خمسمائة حديث ، وكا هو معلوم فإن عدد الأحاديث الصحيحة الثابتة تُعد بالألوف.

التوصيات:

1- يوصي الباحث بتسليط الضوء على حركة الوضع المعاصر ، وإدراج مصطلح (الوضاعون الجدد) ضمن اصطلاحات علم الحديث.

2- يوصي الباحث بمزيد الدراسة في مجال افتراءات الوضاعين الجدد ، حيث أن القواعد التي جُمعت أكثر من المدرج في البحث ، مما لم يتسع المجال لذكرها.

3- عدم الإهمال والاستهانة بجهود الوضاعين الجدد ؛ لما لها من أثر سريع ومباشر على ديانة الناس ، مع تكاتفهم في الطعن والتشكيك ، في ظل انشغال أهل السنة بصراعات جانبية.

4- حركة الوضع المعاصر أخطر من حركة الوضع التي تصدى لها السلف ، فهي بذلك تستخدم أدوات ظاهرها العلم للتلبيس على العوام.

المراجع

القرآن الكريم.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، 1422هـ عدد الأجزاء: 9 ترقيم الكتاب موافق للمطبوع، وهو ضمن خدمة التخريج، ومتن مرتبط بشرحيه فتح الباري لابن رجب ولابن حجر مع الكتاب: شرح وتعليق د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة – جامعة دمشق.

أضواء على السنة المحمدية ، محمود أبورية ،طبعة دار المعارف ، الطبعة السادسة.

الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: 1386هـ) الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب – بيروت سنة النشر: 1406 هـ / 1986 م.

سير أعلام النبلاء المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : 748هـ) المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الناشر : مؤسسة الرسالة الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م عدد الأجزاء : 25 (23 ومجلدان فهارس).

الطبقات الكبرى المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: 230هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1990 م عدد الأجزاء: 8.

طرح التثريب في شرح التقريب : (*المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد*) المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: 826هـ الناشر: الطبعة المصرية القديمة - وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي.(

(*دفاعاً عن الحديث الشريف في ضوء نظرية توريث الطباع*) *من منشورات موقع الألوكة* للدكتور رياض حسين الطائي.

السنة بين أهل الفقة والحديث ، محمد الغزالي ، طبعة دار الشروق.

مصادر التشريع الإسلامي ، للدكتور عباس شومان (وكيل الأزهر الشريف) ، الناشر : دار الثقافية للنشر.

سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ المحقق: شعَيب الأرنؤوط - مَحَمَّد كامِل قره بللي الناشر: دار الرسالة العالمية الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009.

الإحكام في أصول الأحكام : ،لابن حزم الأندلسي ت456هـ ، تحقيق محمد تامر ، طبعة دار الكتب العلمية / بيروت الطبعة الأولى.

تأويل مختلف الحديث ، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ) الناشر: المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراق الطبعة: الطبعة الثانية- مزيده ومنقحة 1419هـ - 1999م.

الاعتصام : ، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ تحقيق: سليم بن عيد الهلالي الناشر: دار ابن عفان، السعودية الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1992م عدد الأجزاء: 1.

جامع بيان العلم وفضله ، ، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ تحقيق: أبي الأشبال الزهيري الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1994 م.

إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار ، المؤلف: صالح بن محمد بن نوح بن عبد الله العَمْري المعروف بالفُلَّاني المالكي (المتوفى: 1218هـ الناشر: دار المعرفة – بيروت.

قواعد التحديث من فنون الحديث لعلامة الشام جمال الدين القاسمي -رحمه الله- طبعة مؤسسة الرسالة ناشرون ، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى ، الطبعة الأولى 2012م.

المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر المؤلف: ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (المتوفى: 637هـ) المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ــ القاهرة والأبيات للشاعر أبي الحسن المعروف بابن الرومي ، ت283هـ.

أصول الشريعة المحمدية " جوزيف شاخت ترجمة للدكتورمحمد ابراهيم محمد نور طبعة 1997.

مفاهيمه واتجاهاته في العالم الإسلامي الحديث نظرة تقويمية الدكتور عبداللطيف الشيخ الشيرازي.

تاج العروس من جواهر القاموس المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ المحقق: مجموعة من المحققين الناشر: دار الهداية.

القاموس المحيط ، للفيروزأبادي مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م